JFRC

التغيير السياسى:
وانعكاسه على العمل البلدى:

قراءة فى سياق اللامركزية



I. مقدمة:

توجهت رهانات السلطة التنفيذية في تونس منذ أشهر نحو انتخاب مجالس جهوية ومحلية في غاية تنصيب الغرفة البرلمانية الثانية، ويرى مراقبون أن البلديات بقت على هامش اللعبة السياسية خاصة بعد مرور أكثر من سنة على حل جميع مجالسها في مارس 2023 وتكليف الكتّاب العامين (موظفين عموميين يتم تسميتهم من السلطة المركزية) بتسييرها تحت إشراف الولاة (ممثلي الدولة المركزية على المستوى الجهوي). ونرى تصاعد خطاب رسمي يشكك في الدور الذي لعبته البلديات منذ تنصيب مجالسها البالغ عددها 350 مجلسا منتخبا سنة 2018 وذلك تزامنا مع غياب رؤية فعلية تكشف عن خارطة طريق للانتخابات البلدية المنتظرة.

ومن هنا، تأتي ضرورة تقييم آداء البلديات قبل حل مجالسها في مارس 2023، فهل حقا فشلت في ممارسة صلاحياتها التي أمنتها لها اللامركزية؟ هل كان تغيير فلسفة النظام المحلي من طرف قيس سعيد حتمية خلقها فشل مسار اللامركزية أم خيار يجسد مشروع السلطة السياسية؟ وإذا كان نظام البناء القاعدي الذي قدمه قيس سعيد يقوم على التصعيد من القاعدة إلى المحلي بهدف تحقيق تنمية عادلة وتمكين الشعب فكيف تختلف هذه الفلسفة عن أهداف اللامركزية التي أرساها دستور 2014 لتحقيق نفس الأهداف المرجوة: التنمية المحلية والمشاركة المواطنية ؟

II. تحول البلديات من فاعل محلي إلى مفعول به:

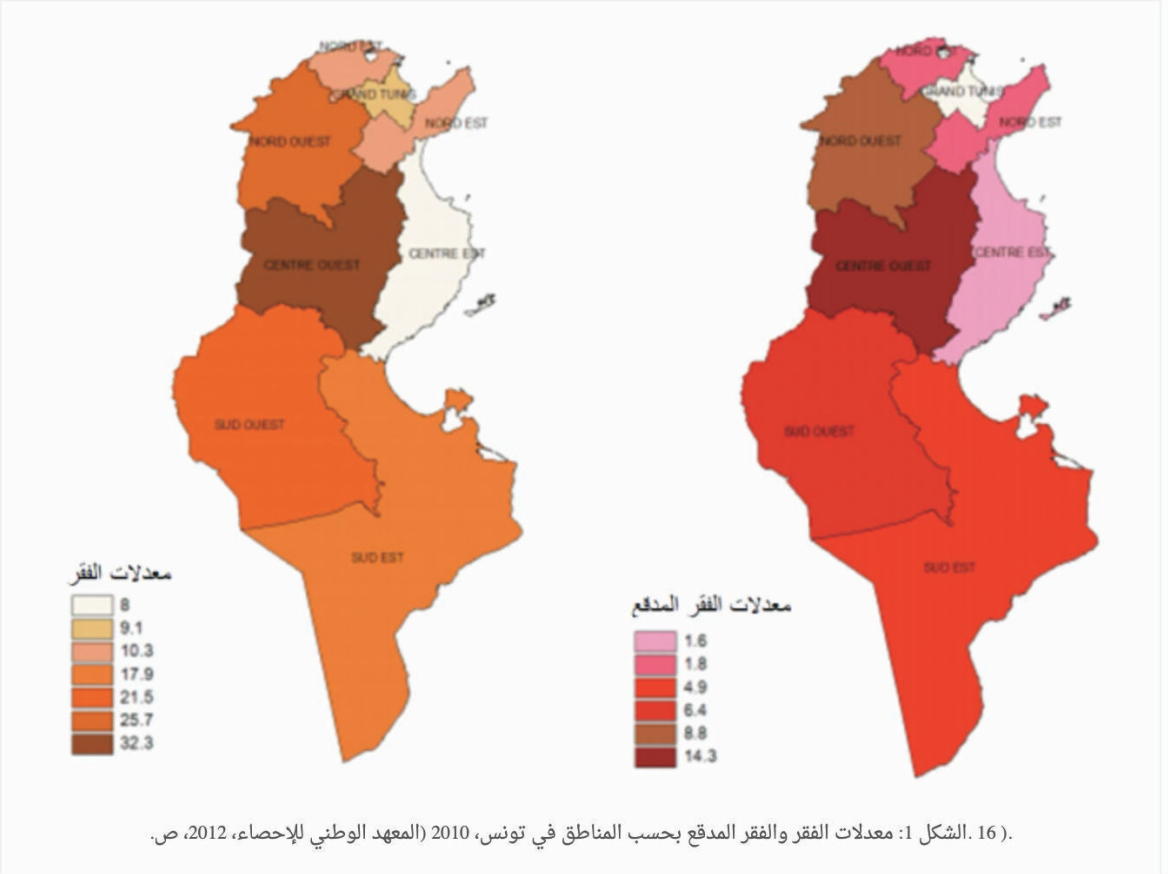
إذا أردنا الوقوف على التطوّر الزمني للأحداث ذات الانعكاسات المحلية انطلاقا من المستجدات التي جاء بها 25 من جويلية 2021، سنجد تاريخين مفصليين حددا مستقبل البلدية كسلطة محلية فاعلة في التخطيط والمشاركة في الفعل المحلي. وهما: 23 نوفمبر 2021 عندما تم إلحاق الجماعات المحلية بوزارة الداخلية، و8 مارس 2023 حينما وقع حل المجالس البلدية المنتخبة بمراسيم في فترة تعالت فيها أصوات الفاعلين السياسيين ومنظمات المجتمع المدني داعية إلى القيام بالانتخابات البلدية في موعدها، باعتبار أن الموعد المفترض للانتخابات البلدية القادمة كان 12 جوان 2023 وفق ما ينص عليه القانون الانتخابي.

ومنذ تلك التواريخ سلبت البلديات من صلاحياتها الموكولة لها بمقتضى دستور 2014 ومجلة الجماعات المحلية لسنة 2018وباتت تحتكم بقرارات السلطة المركزية متمثلة في وزارة الداخلية وتدخلات السلطة المحورية أي الولاة.
والأمثلة عديدة عن تحول البلديات من فاعل محلي إلى مفعول به: كإرغام وزير الداخلية عبر برقية صادرة في أفريل 2023، رؤساء البلديات على عدم مراسلة المصالح والادارات المركزية إلا تحت إشراف ولاة جهاتهم، وإلغاء والي تونس كمال الفقي قرارا إداريا أصدرته بلدية تونس يقضي بهدم مركز الصحة الأساسية بتونس (مستوصف سيدي حسين)، ومنشور وزارة الداخلية عدد 05 بتاريخ 30 أفريل 2024 المتعلق بدعوة الولاة لترشيح أجدر بلدية عن ولايتهم لنيل جائزة مقدرة بـ 100 أ.د بهدف تقييم مجهودات البلديات المبذولة في مجال خدمات القرب.

وتتنزّل هذه القرارات بالتوازي مع تمثلات السلطة التنفيذية للمجالس البلدية، وهي تمثلات نجدها قد تبلورت في خطاب رسمي كان قد حذّر الجماعات المحلية من سعيها "إنشاء دولة داخل الدولة"[1].

III. نحو التأسيس لاستراتيجية تنموية جديدة:

بعودة إلى كرونولوجيا نشأة هذه الجماعات المحلية بتجلياتها المنبثقة عن دستور 2014، نجد أنها تولدت ضمن سياق تاريخي مرتبط بالأيام الأولى للثورة أين مثّلت التنمية الشاملة أولى مطالب الشعب التونسي في غاية لإدماج المناطق الداخلية المهمشة ضمن حركة العجلة التنموية المرتكزة بالأساس في المناطق الساحلية التي كانت تتحكم في دواليب الدولة اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا. إذ خلق هذا التفاوت المحلي تفكيرا حديثا بعد الثورة موجها نحو تشريك الهيئات المحلية في العملية التنموية بمنطق لا تنمية سوى من القاعدة الأقرب للمواطن، ويرمي هذا التصور في النهاية إلى تحقيق تنمية تشمل جميع المناطق دون تهميش أو تمييز.



الشكل 1: معدلات الفقر والفقر المدقع بحسب المناطق في تونس، 2010 (المعهد الوطني للإحصاء، 2012، ص. 16).

في مستوى آخر، كان حضور المواطن في الحياة العامة قبل 2011 شكليا لا يتجلى سوى في أنشطة سياسية قليلة تتنزل ضمن بروباغندا النظام السابق. تغيرت الموازين عبد 2011 وتشكل وعي مواطني ولو بشكل متفاوت وأصبح المواطن أكثر فاعلية بفضل رغبته في المشاركة وإبداء رأيه في شتى المسائل المرتبطة بالسياسات العامة.

هذين المعطيين النابعين من مطالب اجتماعية أعطيا للنظام اللامركزي شرعية لإرسائه في البلاد التونسي نظرا لأهدافه الإنمائية ودوره الجلي في تكريس ديمقراطية القرب. وشكلت هذه المسائل محور عمل لجنة الجماعات المحلية صلب المجلس التأسيسي الذي تم انتخابه في أكتوبر 2011 واشتغلت اللجنة على صياغة نص لتركيز نظام لامركزي جديد، تحول الى الباب السابع من دستور 2014.

وتعرّف اللامركزية بكونها نظام يقوم على توزيع الوظائف والصلاحيات بين قمة هرم الدولة المتمثل في الحكومة ووزاراتها وهياكلها المركزية، وبين جماعات محلية حددها الدستور التونسي لسنة 1959 ببلديات وجهات وأضاف دستور 2014 الإقليم إلى جانب هذين الهيئتين المحليتين.

إن ما يميز هذا النظام الإداري في دستور 2014 هو التخويل للجماعات المحلية في إطار وحدة الدولة التمتع بالشخصية القانونية، وبالاستقلالية الإدارية والمالية، وإدارة المصالح المحلية وفقا لمبدأ التدبير الحر مع اعفائها من أي رقابة قبلية وإخضاعها في المقابل لرقابة لاحقة على أعمالها تمارسها المحكمة الإدارية ووزارة المالية وعدة مؤسسات أخرى.
ويقصد بهذه الخطوة تحرير الجماعات المحلية من قيود وضعتها الرقابة القبلية على مجالات تدخلها وحرية تصرفها بفرض العودة إلى السلطة المركزية قبل اتخاذها لأي قرار. حيث انعكست عدم قدرة الجماعات المحلية على التدخل السريع في مجالها الترابي والتصرف المباشر في مواردها، على سير تنفيذ مشاريعها التنموية والاقتصادية والاجتماعية. وكانت البلاد التونسية تسير طيلة خمسة سنوات، بعد إصدار دستور 2014، بخطى متباطئة في مسار اللامركزية الذي تمثلت انطلاقته الفعلية في إحداث 86 بلدية وتنصيب 350 مجلس بلدي تمخض من رحم أول انتخابات بلدية بعد الثورة سنة 2018.

IV. البلدية «شخص قانوني فاعل»:

البلديّة هي جماعة محليّة تعمل على إسداء الخدمات لمتساكنيها. وينص الفصل 235 من مجلة الجماعات المحلية لسنة 2018 على أن: "تتمتع البلدية بصلاحيات ذاتية تتمثل أهمها في التعهد بخدمات وتجهيزات القرب".
تقوم الخلفية الفكرية لبعث اللامركزية على الهدف التنموي بالأساس وتسند مسؤولية تحققه إلى المجالس البلدية المنتخبة عبر تطوير مواردها الذاتية وإنجاز المشاريع، وكذلك إلى المواطنين عبر تمكينهم من آليات الديمقراطية التشاركية والمساءلة الاجتماعية.

1. ماذا حققت المجالس البلدية المنتخبة؟:

حسب تصريحات لرئيس الجامعة الوطنية للبلديات التونسية عدنان بوعصيدة[2]، تمكنت البلديات من إنجاز 7000 كلم طريق معبدة وإضافة مايزيد عن 100 ألف نقطة إضاءة في كامل تراب الجمهورية بين سنتي 2019 و2023.

من جهة أخرى يبدو التطوّر الإيجابي واضحا في مداخيل بلديات عدّة إذا قارنا ميزانياتها في الفترة الممتدة بين سنتي 2017 و2022. فقد سجلت ميزانية بلدية سيدي بوزيد على سبيل المثال ارتفاعا متجاوزة ال 20 مليون دينار سنة 2021 بعد أن كانت حوالي 12 مليون دينار سنة 2017. وتطورت ميزانية بلدية نابل من 17 مليون دينار سنة 2018 إلى 24 مليون دينار سنة 2021. فيما تضاعفت ميزانية بلدية فوشانة المحدثة بثلاث مرات بين سنتي 2017 و2020.

وبما أن المواطن يعتبر حجر الأساس في عملية الحوكمة المحلية التشاركية، اعتمدت البلديات العديد من الوسائل لتشريكهم في اتخاذ القرار مثل المخطط الاستثماري التشاركي السنوي، الذي يخوّل للمواطنين المساهمة في وضع المشاريع البلدية المبرمج إنجازها في كل سنة. وذلك عبر جلسات تعقد في مختلف الدوائر البلدية أين يقدم المجلس البلدي مقترحات مشاريع لفائدة مناطق معينة (تهذيب وتعبيد وترصيف الطرقات، التنوير العمومي، تهيئة وتوسعة الأسواق اليومية أو الأسبوعية...). ويقع الاختيار في النهاية على المقترح المتحصل على أكثر أصوات المتساكنين الحاضرين في الجلسات التشاركية.



صورة من الجلسة الختامية لبرنامج المخطط الإستثماري البلدي التشاركي لسنة 2019 بالمنطقة الشمالية لبلدية صفاقس.


صورة لإحدى جلسات البرنامج الإستثماري البلدي التشاركي لسنة 2018 ببلدية بومهل البساتين.

وعملت عدة بلديات في هذا الإطار على إعداد خطة اتصالية لإعلام المتساكنين بهذه الجلسات بالتنسيق مع المجتمع المدني المحلي. واضطلع المجتمع المدني بدور رقابي في تقييم نسبة الحضور والتفاعل مع مقترحات المتساكنين ومتابعة مراحل إنجازها وطلب التوضيحات من المسؤولين المحليين إذا تطلبت الحاجة لذلك.

في ذات المستوى، رافق المجتمع المدني البلديات في خلق أساليب جديدة لتشريك المواطن في أخذ القرار المحلي. على سبيل الذكر اشتغلت مؤسسة الياسمين للبحث والتواصل في إطار مشروع نبني.tn على بطاقات تقييم مجتمعي ترمي إلى تشريك جميع المتساكنين المحليين في عملية تقييم الخدمات البلدية بهدف تحسينها. كان ذلك عبر قياس مستويات الرضا المجتمعي ومدى قدرة البلدية على الاستجابة لاحتياجات السكان. وتوصلت هذه البطاقات إلى تحديد أهم المشاكل المطروحة وتبويبها حسب الأولويات، وقياس أثارها وضبط حلول لها بصفة تشاركية. وبفضل هذه المبادرة انتفعت عدّة بلديات بمواثيق تؤمن لفائدتها تشخيصا دقيقا لجودة خدماتها المسداة مشفوعة بخطة تأهيلها.



نبني. TN: مسح ميداني تقييما للخدمات البلدية بولاية بن عروس: في إطار مشروعها نبني . TN. قامت مؤسسة الياسمين للبحث والتواصل بمسح ميداني وذلك أيام 3. 4 و5 جويلية 2020 وقد استهدف المسح الميداني قرابة 1400 مواطن من ولاية بن عروس قصد الخروج بتقييم تشاركي للخدمات البلدية المقدمة في بلديتي المحمدية وفوشانة.



صور لإحدى أنشطة مؤسسة الياسمين للبحث والتواصل في إطار إعداد بطاقة التقييم المجتمعي لفائدة بلدية فوشانة بولاية بن عروس.

في حين، ساهمت مؤسسة الحركة الجمعياتية Action Associative في انخراط عدة بلديات في منظومة الميزانية التشاركية[3]، ووضع منهجية لتطبيقها والإشراف على تكوين أعضاء المجالس البلدية وممثلي الجمعيات المحلية وبعض المواطنين في هذا الغرض.

لعلنا نستحضر في هذا السياق أيضا مبادرة منظمة البوصلة في بعث منظومة احتساب الشفافية على المستوى البلدي انطلاقا من مقياس دقيق يعتمد في طريقة احتسابه بنك بيانات عملت المنظمة على تجميعه من كامل البلديات المنتشرة في أنحاء الجمهورية[4]. وإن تبدو الغاية من هذه المبادرة في ظاهرها ترتيب البلديات حسب درجة شفافيتها إلا انها تهدف في باطنها إلى تنزيل قانون النفاذ إلى المعلومة واقعيا وتثمين حق المتساكنين والمتساكنات في المطالبة والوصول إلى المعلومة تكريسا لمشاركة مواطنية فاعلة في إدارة الشأن المحلي تقوم على المراقبة والمساءلة.

تجسيدا لديمقراطية القرب، حاولت البلديات أيضا ولو بشكل نسبي ومتفاوت خلق عملية تواصلية بينها وبين المتساكنين للحدّ من القطيعة الموجودة بينهما في حقبات سابقة، عبر توفير المعطيات والوثائق المفروض عليها نشرها على موقعها الالكتروني في إطار الحوكمة المفتوحة وتكريس مبدأ الشفافية التي تنص عليها مجلة الجماعات المحلية. هذا إلى جانب مشاركة أنشطتها اليومية على صفحتها الرسمية على الفايسبوك وهي شبكة التواصل الاجتماعي الأكثر استعمالا في تونس. ومع ذلك تظل في هذه العملية بعض الهنات المتمثلة في عدم الديمومة على النشر أو الاقتصار على مشاركة مجموعة من الوثائق دون الأخرى.

وربما نلاحظ تقصيرا في عملية النشر والإعلام من قبل البلديات المحدثة حيث لا يتمتع جلها بموقع إلكتروني رسمي، فساهم هذا الأمر في الحد من ممارسة المواطن حقه في النفاذ إلى المعلومة.

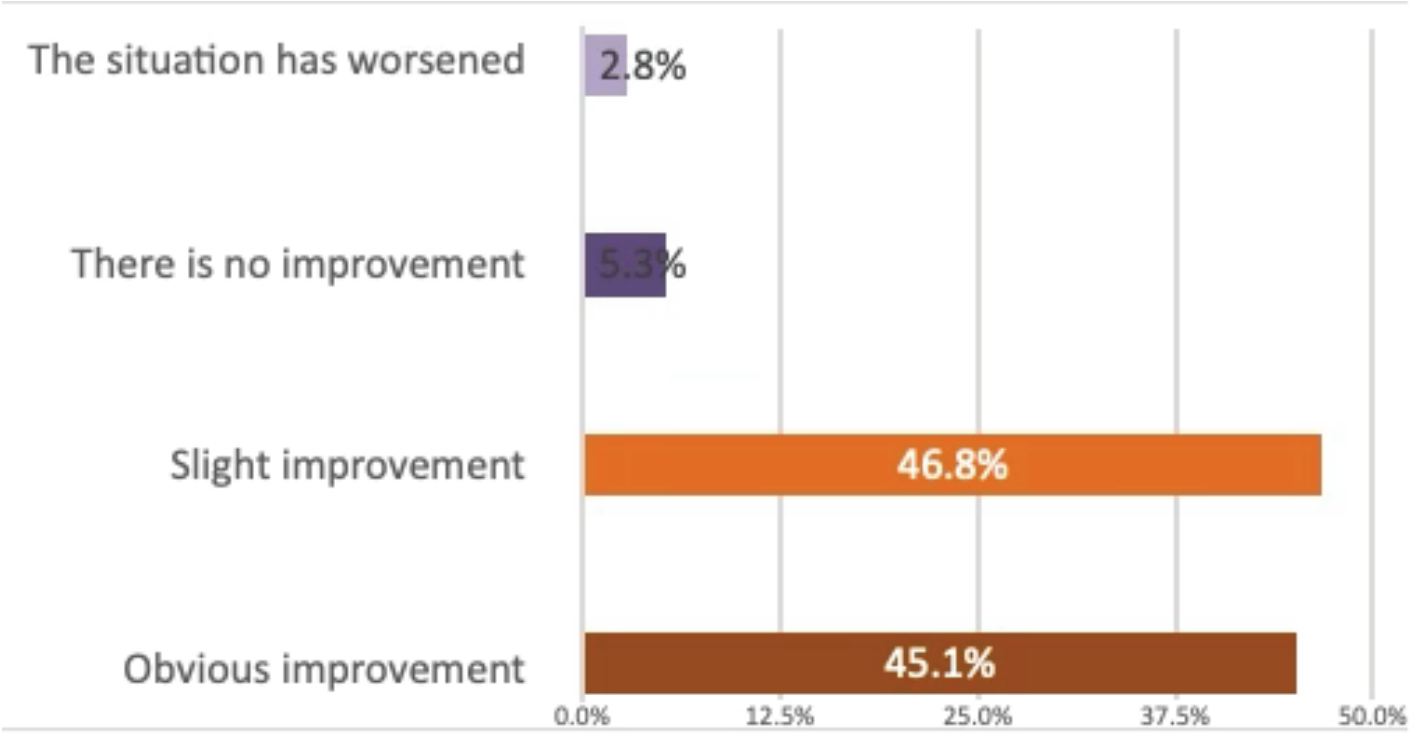
حري بنا الإشارة في هذا السياق إلى أن البلديات تخضع منذ سنة 2014، لتقييم سنوي من طرف صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية يخوّل لها التمتع بمساعدات غير موظفة. ويقع تقييم الآداء حسب مؤشرات موضوعية بما فيه مؤشرات تخص الحوكمة الرشيدة وهي المقاربة التشاركية، والشفافية والنفاذ الى المعلومة، والتصرف في الشكاوى. وتهدف هذه المنظومة إلى حث البلديات على احترام مبادئ المسائلة والتشاركية. وتنتفع كل بلدية متحصلة على أكثر من 50 نقطة من حساب 100 نقطة بكامل المساعدة غير الموظفة أو بجزء منها. ووفق نتائج التقييم لسنة 2021 يبلغ متوسط أداء البلديات (المترشحة للحصول على المنحة) حوالي 70 نقطة، إذ تحصلت186 بلدية على تقييم يتراوح بين 50 و80 نقطة فيما تجاوزت 72 بلدية 80 نقطة الأمر الذي مكّنها من استحقاق بنسبة 100 %.[5]

وفي سنة 2020، **خلال جائحة كورونا**، عملت البلديات على معاضدة مجهودات الدولة في تطويق هذه الأزمة، رغم ضعف المرافقة المركزية وترنح المالية المحلية نتيجة التدابير الاستثنائية المتخذة لتطويق هذه الأزمة الصحية[6]. فلم تقف مجهودات البلديات عند الدور الاتصالي عبر القيام بحملات توعوية بمخاطر الفيروس وإجراءات التوقي من انتشار العدوى ميدانيا ونشر مواد كتابية وسمعية بصرية على مختلف الوسائط الإعلامية لمشاركة المعلومات الحينية، وإنما اضطلعت بأدوار ذات بعدي رقابي من خلال تكثيف دوريات الشرطة البيئية الرقابية المستمرة للفضاءات العمومية والتجارية والخدماتية حرصا على تنفيذ تدابير الوقاية المفروضة إضافة إلى المشاركة في إحداث خط أخضر للتبليغ عن التجاوزات وانتهاكات الاجراءات الوقائية. كما اضطلعت البلديات بدور اجتماعي اقتصادي نلتمسه في عملها التشاركي مع منظمات الدولة ومنظمات المجتمع المدني في عدة أبعاد منها التنسيق والإشراف على مبادرات صنع الأقنعة والأزياء الطبية الواقية، واستقبال وتوزيع المساعدات العينية والمالية، وتركيز ممرات تعقيم في مدخل المدن.

وعلى سبيل الذكر لا الحصر، عملت بلدية بئر الحفي في ولاية سيدي بوزيد على تحويل جزء من ميزانيتها لفائدة العائلات المحتاجة عن طريق وصولات شراء تم توزيعها خلال فترة العيد. ووضعت بلدية سيدي بوزيد على ذمة المواطنين خطا أخضر للإجابة على استفساراتهم حول الحجر الصحي والابلاغ عن حالات الاحتكار والترفيع في الأسعار. وفي هذا السياق، قامت مؤسسة الياسمين للبحث التواصل باستبيان ميداني سنة 2020 في 9 بلديات تقع في ثلاث ولايات (بن عروس في الشمال وسيدي بوزيد في الوسط ومدنين في الجنوب). تم استجواب عينة تمثيلية مكونة من 7000 شخص، شملت 53% نساء و47% رجال. ووجد الاستبيان ان **92% من المشاركين يرون أن الخدمات البلدية قد تحسنت أو تحسنت قليلا اثناء أزمة الكورونا.** وشملت هذه الخدمات توزيع الأجهزة الوقائية، إعلام المواطنين، التعاون مع منظمات المجتمع المدني، حملات التوعية، نقل الضحايا، دفن الجثث، توزيع الإعانات، الخ.

ويدل تطور آداء البلديات في مواجهة الأزمة الصحية على قدرتها على الصمود وتطوير دورها، رغم ضعف مواردها البشرية والمالية.

شكل رقم 1: كيف تقيمون الخدمات التي قدمتها البلدية خلال أزمة كورونا (النظافة، تعقيم الأماكن العامة، الحفاظ على الصحة، المراقبة...)؟





٧. مطبات في مسار اللامركزية:

ليس بالأمر الخفي أن آداء البلديات كان يتباين من فترة إلى أخرى أو من منطقة إلى أخرى حسب عراقة البلدية وحجمها، وحسب مواردها الذاتية والجبائية وعدّة عوامل أخرى شكّلت تحديات لديمومة إنجازها. لعل أبرز هذه العوامل:

1. على مستوى الموارد:

- **ضعف الموارد المالية** للبلديات بسبب قصور النظام الحالي القائم على تطوير المالية المحلية بالاعتماد بشكل أساسي على الموارد الذاتية والجبائية تزامنا مع ضعف الموارد المحالة إليها.

- **عدم تفعيل أحكام مجلة الجماعات المحلية** المتعلقة بإعطاء البلديات الحق في مداخيل مالية جديدة كمعاليم علامات الإشهار.

- تراجع موارد بعض البلديات بعد تقسيمها لخلق بلديات جديدة، الأمر الذي أدى إلى إعادة توزيع الموارد المالية فيما بينها، على سبيل المثال تم تقسيم بلدية المحمدية-فوشانة إلى بلديتين، فأصبحت بلدية المحمدية تشكوا من نقص في الموارد بسبب تمركز المناطق الصناعية في مدينة فوشانة.

- تضاعف مساحة بعض البلديات ومجال تدخلها وخدماتها المسداة إثر توسيع البلديات لتشمل كل تراب الجمهورية، وتم ذلك دون الترفيع من الاعتمادات المرصودة لها. وتنطبق هذه الحالة على بلدية بنزرت التي شهدت توسعة ب90 % من مساحتها الأصلية. وجدير بالذكر أن البلديات قبل سنة 2016 كانت تغطّي فقط 9.92% من تراب الجمهورية. واستجابة لمطالب عدّة مواطنين كانوا يعيشون خارج المناطق البلدية، توجهت الدولة إلى إحداث وتوسيع بعض البلديات في إطار خطتها لتعميم المجال البلدي وهو استحقاق دستوري ينص عليه الفصل 131 من دستور 2014.

- رغم ضمها لمناطق ريفية بعد2016 لم تحظى البلديات بجزء من الموارد المالية المخصصة للتنمية الريفية ويكمن سبب ذلك في تمسك الولايات بأحقيتها في مواصلة التمتع بهذه الميزانية.

- تخبط بعض البلديات المحدثة في المناطق الريفية على وجه الخصوص بسبب ضعف رصيدها العقاري وافتقارها للموارد المالية واللوجستية والبشرية وعدم تمتع بعضها بمقرات، بسبب التأخير في البرامج الوطنية لمساعدة البلديات المحدثة.

- تراجع مبلغ الدعم المالي السنوي من ميزانية الدولة لفائدة البلديات من 4.75 بالمئة سنتي 2019 و 2020 إلى 2.75 بالمئة سنتي 2022/2021 (رغم التوسيع في المجال الترابي للبلديات وتحميلها المزيد من المسؤوليات) وذلك بسبب الصعوبات الاقتصادية التي فرضتها جائحة كورونا على المالية العامة.

- **صعوبة تعيين الإطارات العليا بالبلديات** حيث لا يتم تعيينها إلا من قبل السلطة المركزية في إطار مناظرات وطنية رغم الحاجة الماسة لذلك، إذ تبلغ نسبة التأطير 10 % فقط من الموظفين على المستوى البلدي[7].

- تحمل البلديات لنفقات ضرورية لم تكن مبرمجة بميزانيتها نتيجة التدابير الاستثنائية التي تم اعتمادها للتوقي من انتشار "فيروس كورونا".

2. على المستوى القانوني:

الصعوبة في بعض البلديات في الحفاظ على سلاسة العمل البلدي وتوفير الخدمات وإنجاز المشاريع في آجالها المحددة بسبب **عدم استقرار عايشته المجالس متنوعة** التركيبة. فقد أدى نظام الاقتراع النسبي مع قاعدة أكبر البقايا المعتمد في القانون الانتخابي لسنة 2018 إلى تكوين مجالس فسيفسائية يصعب التعايش ضمنها بين أعضاء متعددة الخلفيات السياسية والأيديولوجية. كما حال دون بناء تحالفات قوية تجتمع في التخطيط والتنفيذ وساهم في انسداد سبل التفاهم والحوار مع رؤساء البلديات في بعض الحالات. على سبيل المثال شهدت بلدية سوق الجديد بسيدي بوزيد سنة 2019 استقالة 11 عضوا بسبب الأوضاع المشحونة واستحالة التواصل مع رئيس البلدية. مع العلم أن مجلسها البلدي كان يحظى بتركيبة متنوعة حيث فازت 9 قائمات حزبية ومستقلة ب18 مقعدا فقط كانت مخصصة لهذه الدائرة الانتخابية.

وجود قصور آخر في القانون الانتخابي الذي **يسمح بحل المجلس البلدي** من قبل والي الجهة، بمجرّد استقالة أغلبية الأعضاء والذهاب نحو انتخابات جزئية. وقد وصل عدد المجالس المنحلة طيلة الأربع سنوات ونصف تقريبا إلى 40 من 350 مجلسا.

تأخر العديد من القوانين المطورة للنظام الإداري اللامركزي مثل مجلة الجباية المحلية ومجلة التعمير مقابل إصدار 13 فقط من أصل 38 أمر ترتيبي مفعل لمجلة الجماعات المحلية. إلى حدود هذه الفترة تم الاقتصار على إصدار الأوامر الترتيبية الأولية فيما بقيت الأوامر ذات صلة بمهام البلديات والمالية العمومية المحلية ومساهمة الدولة في الميزانية البلدية معلقة في انتظار إدلاء الوزارات بملاحظاتها حول الأوامر المنجزة من قبل وزارة الشؤون المحلية (سابقا) لكي يتم إصدارها. علما وأن هذا التأخير يعتبر خرقا للفصل 385 من مجلة الجماعات المحلية الذي حدد الآجال القصوى لصدور بقية الأوامر قبل شهر فيفري 2019.

إلى جانب هذا التأخر **لم تتطور الأطر القانونية المنظمة للإدارة اللامحورية** والمجددة لسبل التنسيق بين البلديات والمصالح الإدارية الجهوية والمركزية والمؤسسات العمومية، الأمر الذي جعل البلديات تتقدم في مسار مليء بالمطبات هددت استقرارها وحدت من استقلالها الذاتي في اتخاذها القرارات وممارسة صلاحياتها. ساهم تعطيل وزارة الداخلية لمشروع قانون منظم للإدارة اللامحورية ومشروع قانون منظم لصلاحيات الولاة والمواصلة في العمل بالإطار القانوني القديم في تضارب القرارات في بعض الأحيان على المستوى الجهوي بين رؤساء البلديات والولاة وعلى المستوى المحلي بين رؤساء البلديات والمعتمدين وذلك بسبب عدم تنقيح صلاحيات الوالي في علاقة ببعض القرارات الإدارية المحالة إلى البلدية أو في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية. علاوة على عدم ضبط مشمولات المعتمد ومجالات تدخله على ضوء التطورات التي أتت بها مجلة الجماعات المحلية.

وكانت مجلة الجماعات المحلية تحتاج أيضا تنقيحا حتى تتماشى أكثر مع واقع البلديات في ظل اللامركزية. وكان من الضروري أن تمس التنقيحات عدة مستويات من بينها تلك المتعلقة بنظام استخلاص الأداءات الموكولة إلى وزارة المالية، وتحديد صلاحيات اللجان البلدية وعلاقة البلديات بالشرطة البلدية وغيرها..

وإذا أردنا الوقوف عند أسباب هذا التعطيل في إتمام الإطار القانوني الدافع بمسار اللامركزية سنجد أن بعض الأطراف المشاركة في الحكم منها أحزاب بمختلف مشاربها السياسية ووزارات وولاة لم تكن مساندة لهذا المسار لعدم إيمانها بجدارة تفعيله، موقف ربما يعود إلى تخوّفها من إضعاف مجالات تدخلها محليا نظرا لما ضمنته اللامركزية الإدارية من استقلالية وتدبير حر لصالح الجماعات المحلية.

الخلاصة:

إن النظام الإداري المحلي كان يترنح طيلة خمس سنوات بين كفتي ميزان: كفّة المركزية المتجذرة بثقافتها الإدارية في البلاد التونسية طيلة عقود وما خلفته من افتقار للموارد المالية والبشرية وسوء تسيير على المستوى المحلي، وبين اللامركزية كتوجه باتت تتبناه حديثا دول العالم النامي أو تلك الدول التي تعيش مراحل انتقالية والساعية إلى تحقيق تنمية شاملة ودامجة.

وفي إطار هذا النظام المحلي الجديد، مثلت البلدية التجلي الوحيد للإدارة اللامركزية المحلية منذ 2018، ربما لهذا السبب وجدت نفسها تتحمل مسؤولية الدفع بمسار معطل لم تفعل جل قوانينه ولم تبعث بقية هيئاته الجهوية والإقليمية إضافة إلى تعطّل عملية تنصيب المجلس الأعلى للجماعات المحلية المكلف بضمان التنسيق بين الهيئات المحلية والمركزية وتناسق السياسات العمومية والمشاريع المحلية والنظر في المسائل المتعلقة بالتوازن بين الجهات. كل هذا القصور حد من ممارسة صلاحياتها وطوّق مساحات تدخلها شأنه شأن التحديات المالية والقانونية التي عاشتها مقابل إسهاماتها لتعزيز مشاركة المواطن في إدارة الشأن العام.

وتبقى الإشكالية المطروحة في مستقبل النظام المحلي في تونس هي ارتباطه الوثيق بالإرادة السياسية، وغياب رؤية موحّدة تتحرك نحو إرساء نظام جامع تتبناه جل مؤسسات الدولة كخيار استراتيجي محقق لتنمية محلية شاملة.

ر.ح، صحفية مستقلة

المصادر:

[1] لقاء رئيس الجمهورية مع كل من وزير الداخلية ووزيرة التجارة وتنمية الصادرات https://shorturl.at/jlwQ7

[2] تصريح رئيس الجامعة الوطنية للبلديات التونسية عدنان بوعصيدة حول مسار اللامركزية في تونس، https://tinyurl.com/55s2prph

[3] موقع الحركة الجمعياتية، عين على الميزانية: https://tinyurl.com/3abu85a2

[4] تقرير حول مقياس الشفافية الجديد من إعداد منظمة مرصد. https://tinyurl.com/4zfpnkbe

[5] تقرير تقييم أداء الجماعات المحلية بعنوان سنة 2021 https://tinyurl.com/bdhxffdw

[6] بلديات تونس تكافح الوباء رغم نقص الموارد: جدل حول مبدأ التدبير الحرّ، أسامة عثمان، 2020/03/26 https://tinyurl.com/nhet7wnt

[7] تقرير تأليفي: الاستشارة حول مسار اللامركزية: اللامركزية من منظور البلديات". https://tinyurl.com/ywkaj67y